العبادي يعلن بدء مرحلة الإعمار للمناطق المحررة

أكد رئيس الوزراء حيدر العبادي، أمس الثلاثاء، أن «مرحلة البناء للمناطق المحررة بدأت بخطواتها الأولى»، فيما أشار إلى أن «الحكومة وضعت الخطط والاستراتيجيات الكاملة لإعمار وبناء البلد». وقال العبادي في بيان أصدره بمناسبة الذكرى الأولى لتحرير الموصل، وفق موقع السومرية نيوز: «نستذكر اليوم وبكل فخر واعتزاز الذكرى الأولى لتحرير الموصل العزيزة، تلك الملحمة الخالدة التي أثلجت صدور شعبنا، وقصمت ظهر داعش الإرهابي الذي استباح الموصل في غفلة من الزمن». وأضاف «لقد فتح تحرير الموصل الباب واسعا أمام عودة أهلها إلى منازلهم وحياتهم الطبيعية بعد عناء النزوح».

وتابع أن «مرحلة البناء والإعمار والاستقرار للمناطق المحررة وكل مناطق العراق بدأت بخطواتها الأولى»، مبينا «أننا وضعنا الخطط والاستراتيجيات الكاملة لإعمار وبناء البلد وبدأ تنفيذها». يذكر أن رئيس الوزراء حيدر العبادي أعلن، في 10 يوليو 2017، تحرير الموصل من تنظيم داعش الإرهابي.

2908 براميل متفجرة ألقيت منذ بداية العام

مقتل 27 من قوات النظام في هجوم للفصائل غرب سورية

مقاتل من المعارضة مع دبابة قرب خطوط الجبهة ضد القوات الحكومية

قتل 27 عنصرا على الأقل من قوات النظام السوري في هجوم مفاجئ شنته الفصائل المعارضة في محافظة اللاذقية في غرب البلاد، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان الثلاثاء.

وشنت فصائل معارضة وإسلامية في ريف اللاذقية الشمالي هجوما مباغتا مساء الإثنين ضد قرية ومواقع تسيطر عليها قوات النظام في ريف اللاذقية الشمالي قرب الحدود مع تركيا.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن لوكالة فرانس برس «قتل 27 عنصرا على الأقل من قوات النظام والمسلحين الموالين في اشتباكات عنيفة وقصف مدفعي طال قرية العطيرة التي تمكنت الفصائل من السيطرة عليها».

وطردت الفصائل، وفق قوله، قوات النظام من نقاط مراقبة تابعة لها خلال الهجوم الذي أسفر أيضا عن إصابة 40 عنصرا من قوات النظام والمقاتلين الموالين لها.

وقتل أيضا جراء الاشتباكات ستة مقاتلين من الفصائل.

وردا على الهجوم، شنّت طائرات حربية الثلاثاء غارات ضد مواقع الفصائل المعارضة في المنطقة، وفق المرصد.

وتسيطر فصائل معارضة وإسلامية على منطقة محدودة في ريف اللاذقية الشمالي تندرج ضمن اتفاقية خفض التوتر في سورية بموجب محادثات أستانا برعاية روسيا وتركيا وايران.

ويُعد هجوم الفصائل الأخير، بحسب المرصد، الأكثر دموية في المنطقة منذ ثلاث سنوات.

وتتحدر عائلة الرئيس السوري بشار الأسد من محافظة اللاذقية الساحلية.

وبقيت المناطق الساحلية التي تعد المعقل الأبرز للطائفة العلوية، بمنأى عن النزاع المدمر الذي تشهده سورية منذ العام 2011 وتسبب بمقتل أكثر من 350 ألف شخص وبدمار هائل في البنى التحتية ونزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.

من جهة أخرى، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 2908 براميل متفجرة ألقاها طيران النظام المروحي في النصف الأول من عام 2018، منها 427 ألقاها في يونيو.

وذكر التقرير، أن «قوات الحلف السوري الروسي شنّت حملة عسكرية شرسة على محافظة درعا منذ منتصف يونيو، شهدت إثرها المحافظة النصيب الأكبر من البراميل المتفجرة 413– برميلا متفجرا–، التي ألقاها طيران النظام خلال هذا الشهر»، حسب الشبكة السورية.

وأوضح أن «المحافظة شهدت في الثلث الأخير من يونيو أول إلقاء للبراميل المتفجرة منذ يوليو 2017، وحسب التقرير فقد أدت هذه الحملة العسكرية إلى سيطرة قوات الأسد على العديد من المناطق في محافظة درعا».

وقدم التقرير إحصائية تتحدث عن إلقاء النظام السوري ما لا يقل عن 2908 براميل متفجرة في النصف الأول من عام 2018، كانت الحصيلة الأكبر منها في مارس المنصرم ثم أبريل. وتسببت البراميل المتفجرة في النصف الأول من عام 2018 في مقتل 169 مدنيا، بينهم 44 طفلا، و52 امرأة. كما شكل عدد منها اعتداء على مراكز حيوية مدنية، فقد سجل التقرير ما لا يقل عن 32 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنية. وحسب التقرير، فقد استخدم النظام سلاح البراميل المتفجرة المحملة بغازات سامة في النصف الأول من عام 2018 في أربع هجمات: أولاها على مدينة سراقب بمحافظة إدلب في 4 فبراير، والثانية على بلدة حمورية في الغوطة الشرقية بريف دمشق في 5 مارس، والهجومان الأخيران كانا في مدينة دوما في الغوطة الشرقية بريف دمشق في 7 أبريل.

انطلاق رحلة بحرية من مرفأ غزة في محاولة لـ «كسر الحصار»

المحكمة الإسرائيلية العليا ترجئ إخلاء قرية خان الأحمر

قرية خان الأحمر التي تعتزم قوات الاحتلال إخلاءها

أصدرت المحكمة الاسرائيلية العليا الاثنين قرارا أرجأت بموجبه مجددا إخلاء قرية خان الاحمر البدوية في الضفة الغربية المحتلة والتي تعتزم السلطات الاسرائيلية هدمها في غضون أيام.

وأمرت المحكمة في قرارها السلطات بالتمهّل لغاية 16 تموز/يوليو الجاري قبل أن تبدأ بإخلاء القرية البدوية من سكانها.

وقال أحد وكلاء الدفاع عن سكان القرية المحامي توفيق جبارين لوكالة فرانس برس مساء الاثنين إن «أحدا من السكان لم يتلق اي امر إخلاء».

وكانت المحكمة نفسها اصدرت الخميس الماضي قرارا مماثلا أمرت بموجبه السلطات بعدم الشروع في هدم قرية خان الأحمر «حتى تعلن الدولة ردها بحلول 11 تموز/يوليو».

ويأتي هذا القرار بعدما لجأ سكان القرية البالغ عددهم 173 شخصا الى القضاء وقدموا طلبا لاعادة بناء القرية في مكانها الحالي.

وتقع قرية خان الاحمر البدوية شرق القدس على الطريق المؤدية الى مدينة اريحا والبحر الميت قرب العديد من المستوطنات الاسرائيلية.

وتتكون القرية من مبان هشة من الخشب والواح الالمنيوم، كما هي الحال عموما مع القرى البدوية، ويعيش سكانها هناك منذ خمسينات القرن الفائت، بحسب الفلسطينيين.

وكانت المحكمة العليا رفضت في ايار/مايو طعنا للسكان ضد هدم القرية التي تعتبر السلطات الاسرائيلية انها بنيت في شكل غير قانوني.

ويؤكد السكان ومنظمات حقوقية ان حصول الفلسطينيين من اسرائيل على اذن بناء هو عمليا مستحيل في هذه المنطقة من الضفة المحتلة.

وتوجه دبلوماسيون أوروبيون الخميس الفائت الى قرية خان الاحمر تضامنا معها بعدما قررت اسرائيل هدمها، لكن الجيش الاسرائيلي منع وصولهم الى القرية بحجة انها منطقة عسكرية مغلقة.

من جهة أخرى،

أطلقت الهيئة الفلسطينية العليا لمسيرات العودة الكبرى وكسر الحصار أمس الثلاثاء رحلة بحرية من مرفأ غزة البحري إلى العالم الخارجي في محاولة لكسر الحصار الإسرائيلي.

وهذه هي الرحلة الثانية من نوعها التي تطلقها هيئة مسيرات العودة خلال شهرين عبر قارب كتب عليه «سفن الحرية 2 لكسر الحصار». وأكد عضو الهيئة العليا لمسيرات العودة هاني الثوابتة على استمرار مسيرات العودة على طريق كسر الحصار ونيل الحرية، مشدداً على أن غزة لن تقبل معادلة استمرار الحصار والخضوع.

وقال المتحدث باسم الهيئة بسام مناصرة، للصحفيين إنّ «الرحلة تضم حالات إنسانية من مرضى وطلاب وبعض مصابي مسيرات العودة الكبرى وكسر الحصار في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي».

وأكد أن خطوة تدشين خط الملاحة البحري، الذي أعلن عنه قبل نحو شهرين، الهادفة لكسر الحصار البحري المفروض على غزة والرامية لتسيير رحلات تعمل على محاولة فك الحصار، لن تتوقف حتى تحقيق أهدافها كاملة.

وشارك في فعالية انطلاق الرحلة البحرية عدد من الجرحى وبعض الحالات الإنسانية التي تحتاج للسفر إلى الخارج، ورفع هؤلاء الأعلام الفلسطينية ولافتات مكتوبة تطالب بفتح كامل للمعابر وإنهاء الحصار الإسرائيلي.

وكانت قوات البحرية الإسرائيلية منعت سفينة الحرية الأولى من الإبحار خارج المياه الإقليمية لقطاع غزة في 29 مايو الماضي، واعتقلت جميع المشاركين فيها قبل أن تقوم بالإفراج عنهم بعد ساعات وتبقي على قبطانها قيد الاعتقال.

ويأتي ذلك فيما قالت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار على غزة إن السلطات الإسرائيلية منعت مئات شاحنات البضائع من الدخول إلى قطاع غزة عبر معبر (كرم أبو سالم) وهو المنفذ التجاري الوحيد مع القطاع.

وحذرت اللجنة الشعبية من أن خنق قطاع غزة وسكانه هو هدف الاحتلال بمنع تصدير واستيراد معظم مستلزمات الحياة ما يهدد بمعاناة جديدة إضافية لسكان القطاع.

وذكرت أن هذا المنع الجديد لدخول البضائع سُيدخل القطاع الصناعي والتجاري، الذي هو أصلاً في قمة المعاناة إلى مرحلة الشلل التام خلال الأيام القليلة القادمة، وسُيفقد آلاف العمال فرص العمل المحدودة التي كانت متاحة بشكل جزئي في بعض الشركات والمصانع والورش التي كانت تعمل بشكل جزئي، والمستهدفة بشكل مباشر بقرارات وخطوات تشديد الحصار.

وطالبت اللجنة المجتمع الدولي الذي أقر بسوء الأوضاع الإنسانية في غزة، وضرورة إيجاد حلول سريعة، بأن يتحمل مسؤولياته تجاه إلزام إسرائيل بالتراجع عن خطواتها الخطيرة الأخيرة وصولاً إلى رفع الحصار بشكل كلي.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو أعلن قراره بتشديد الإجراءات حيال حكم حماس في قطاع غزة بما في ذلك تقليص عمل معبر (كيرم شالوم/كرم أبو سالم) التجاري حتى إشعار أخر.

وذكرت مصادر فلسطينية أن عمل معبر كرم أبو سالم اقتصر على إدخال بضائع ومواد تموينية وغذائية وأدوية ومشتقات وقود فيما جرى منع كافة مواد الخام ومواد البناء وبضائع أخرى.